PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Veto**
DATE:	**23-March-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**100,000**
TITLE :	**Egyptians Traditional Preference for Foreign Products Affecting Egyptian Sovaldi Purchases**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Reham Saeyd**

عقدة الخواجة تحاصر «سوفالدى المصرى»

«الفيروسات الكبدية»: يجب شراء المادة الفعالة للعقار من «الأمريكية» وليس الهندية

كتب: ريهام سعيد

عادل العدوى

الحديث عن عقار «سوفالدي» لعلاج مرضى فيروس سي لا ينتهي، ورغم نجاح شركات مصرية في إنتاج «المثائل المصرية» للعقار بسعر منخفض تيسيرًا على المرضى وإتاحته لأكبر عدد منهم، ثم تعالى صوت أساتذة الكبد بضرورة الاستغناء عن «الأجنبي» إلا أن لجنة الفيروسات الكبدية تمسكت بضرورة إجراء مزيد من الدراسات والتجارب على المرضى للتأكد من فاعليته وأمانه رغم نزوله للسوق الخاصة بالصيدليات.

مصادر بلجنة الفيروسات الكبدية، أكدت أن الشركات المصرية التي أنتجت العقار لم توفر المادة الخام الأصلية من الشركة الأم، وهي «جلياد» الأمريكية منتجة العقار، واشترته من شركات هندية، وبالتالي لا يمكن التأكد من فاعلية العقار بنسبة ١٠٠٪، لذلك لن يتم توفيره بمراكز الكبد بوزارة الصحة إلا بعد إجراء دراسات وتجارب إكلينيكية على المرضى.

وأضافت المصادر لـ«فيتو» أن العقار الأصلي، الذي حصل على موافقة هيئتي الدواء الأمريكية والأوربية، وهما أكبر هيئتين لاعتماد الدواء في العالم، لم توفره وزارة الصحة بالمراكز إلا بعد إجراء دراسات إكلينيكية على المرضى المصريين للتأكد من أمانه، وهو ما لم يتحقق مع المثيل المصري، الذي لم يتم تصنيعه من المادة الخام الأصلية، ولم يحصل على موافقات هيئة الدواء والغذاء الأمريكية، ولذلك يجب إجراء الدراسات عليه للتأكد من مطابقته للمنتج الأصلي.

وكشفت أن اللجنة تسير وفق البرنامج المخطط لها لعلاج المرضي بالعقار الأجنبي، وتم علاج ما يزيد على ٤٠ ألف مريض منذ بدء العلاج وحتى اليوم بمعدل ١٠ آلاف مريض في الشهر خلال الشهرين الأخيرين.

وأشارت كذلك إلى أن السماح بتوفير المثائل المصرية بالصيدليات بالسوق الخارجية يؤدي إلى ارتكاب أخطاء في تداوله، ومن ثم كوارث وعواقب سينتج عنها الحديث عن أن العقار المصري غير فعال، ورغم أن الأزمة ليست كذلك إلا أنه لا يخفى على أحد عدم وجود رقابة في صرف العلاج، وحصول مريض فيروس سي عليه دون اتباع القواعد اللازمة والبروتوكول العلاجي.

وحذرت من أن كل ما سبق يؤدي إلى عدم الوصول إلى النتائج المرجوة من العقار، والتأثير سلبًا على المريض، ورغم وضع وزارة الصحة ضوابط لصرف العقار لعدم حدوث أخطاء، إلا أن قدرة التفتيش على ضبط هذه المسألة والتفتيش وتشديد الرقابة وتوقيع العقوبات لن تقدم حلا واضحًا.

ولفتت إلى أن هناك بالفعل تعليمات مشددة من قبل وزير الصحة لإدارة العلاج الحر بإغلاق العيادات الخاصة في حال مخالفة الطبيب لبروتوكول العلاج، فضلا عن إغلاق الصيدليات المخالفة له أيضًا، مؤكدة أنه لن تطبق بحذافيرها، وفي النهاية يؤثر على سمعة الدواء المصري لأن المرضى والمواطنين لن يتفهموا أن العقار ليس مناسبًا للعلاج بل لأنه غير فعال، ولن تحكم عملية صرف العقار مثلما يحدث داخل مراكز الكبد.

من جانبه، قال الدكتور على عوف رئيس غرفة الدواء باتحاد الغرف التجارية إن «سوفالدي المصري» لا غبار عليه، بل فخر الصناعة المصرية لكن تعقيدات وزارة الصحة بشأن إجبار الشركات على إجراء دراسات على ألف مريض بعد نزوله للسوق، ما هي إلا محاولة للإبقاء على الشركة الأجنبية الموردة للعقار الأصلي.

بدوره، أشار الدكتور وجدي منير مدير إحدى الشركات المصرية المنتجة لعقار سوفالدي إلى أن لجنة الفيروسات الكبدية، اشترطت على كل شركة إجراء دراسة إكلينيكية على ألف مريض بمراكز اللجنة، تتحمل الشركة المنتجة تكاليف العلاج، ما يكلف الشركات المنتجة مبالغ باهظة تصل إلى ٥ ملايين جنيه، والعقار فعال وحصل عدد من المرضى على الجرعة الثانية منه.

وتحدث عن أن وضع وزارة الصحة ضوابط لصرف العقار أدى إلى عزوف كثير من الصيادلة عن توفير المنتج بصيدلياتهم؛ نظرًا للشروط المتعسفة والتي من الممكن أن تقع بهم في مشكلات، موضحًا أن تلك الدراسات لن تقدر عليها جميع الشركات فهي استثمار ضخم لافتا إلى أن وزارة الصحة لن تستطيع الاستمرار في الاعتماد على المنتج الأجنبي كثيرًا نظرا لأنه يكلف ميزانية الدولة مبالغ باهظة.